بيئة الاستثمار العراقية ومدى ملاءمتها لإقامة المناطق الصناعية

الباحثة: عبير نوري فرحان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
Abeernoori@yahoo.com

أ.د. فارس كريم بريهي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
Faris.hassen@yahoo.com

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل واقع البيئة الاستثمارية في العراق من خلال محدداتها ومؤشراتها وبيان مدى ملاءمتها لإقامة مناطق صناعية تسهم في جذب الاستثمار الخاص. وتكمن مشكلة البحث في ضعف البيئة الاستثمارية وعدم ملاءمتها لجذب الاستثمار الخاص بسبب عدم استقرار الظروف السياسية والامنية فضلا عن تردي الاوضاع الاقتصادية وتهالك البنية التحتية. وتوصل البحث الى عدة استنتاجات كان من اهمها ضعف الاجراءات في عمل الحكومة العراقية في توفير بيئة استثمارية آمنة تحمل مقومات البيئة الملائمة لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي. إضافة الى ان العراق يعاني من قصور كبير في البنية التحتية، فضلا عن تزايد الفساد الاداري والمالي. واوصت الدراسة بضرورة تنويع هيكل الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد كليا على القطاع النفطي، وتوجيه عناية خاصة لقطاع الصناعة ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وتوجيه البرامج والسياسات المحفزة للاستثمارات المحلية والاجنبية.

الكلمات المفتاحية: البيئة الاستثمارية، المناطق الصناعية.

The Iraqi investment environment and its suitability for establishing industrial zones

Researcher: Abeer Norri Farhan
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Prof. Dr. Faris Kareem Bureihi
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

The research aims to analyze the reality of the investment environment in Iraq through its determinants and indicators and to indicate its suitability for the establishment of industrial zones that contribute to attracting private investment. The research problem lies in the weak investment environment and its inappropriateness to attract private investment due to the instability of political and security conditions, as well as the deteriorating economic conditions and the deterioration of infrastructure.The research reached several conclusions, the most important of which was that there was a delay and confusion in the work of the Iraqi government in providing a safe investment environment bearing the components of the appropriateenvironment to attract local and foreign investment. In addition to that, Iraq suffers from a major deficiency in the infrastructure,As well as the increase in administrative and financial corruption. The study recommended the necessity to diversify the structure of the national economy and not to rely entirely on the oil sector, to pay special attention to the industrial sector and raise its contribution to the gross domestic product, and to direct programs and policies that stimulate domestic and foreign investments.

Keywords: investment environment, industrial zones.

المقدمة

يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف البيئة الاستثمارية بسبب ضعف الإجراءات السياسية والاقتصادية، ضعف البنى التحتية، هشاشة الوضع الأمني، وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وغيرها من المحددات التي تقف عائقاً أمام تدفقات الاستثمارات الأجنبية، إن عملية تحسين مناخ الاستثمار في العراق تحتاج إلى تهيئة الأجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال عدة آليات منها إقامة وتطوير المناطق الصناعية التي تسهم في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في ضعف البيئة الاستثمارية وعدم الاهتمام بتوفير بيئة ملائمة للاستثمار من خلال اقامة المناطق الصناعية بسبب عدم استقرار الظروف السياسية والامنية فضلا عن تردي الاوضاع الاقتصادية وتهالك البنية التحتية.

فرضية البحث: ان اقامة المناطق الصناعية في العراق يعتمد على خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال الاهتمام بالبنية التحتية والبيئة القانونية والتشريعية والاستقرار السياسي والاقتصادي.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل واقع البيئة الاستثمارية في العراق من خلال محدداتها ومؤشراتها وبيان مدى ملاءمتها لإقامة مناطق صناعية تسهم في جذب الاستثمار الخاص.

المحور الأول: البيئة الاستثمارية والمناطق الصناعية

أولا. البيئة الاستثمارية: وهي البيئة التي تتوفر فيها مستلزمات الاستثمار وتتيح للمستثمرين ورجال الأعمال الامكانية او الفرصة لاستثمار أموالهم في أفضل فرصة استثمارية، استنادا للدراسات الاقتصادية والمالية التي تجري من قبل المتخصصين لهذه الفرص، وتعرف على انها (مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر). (الجبوري، ٢٠١٦: ١٤٦) وعُرفتْ البيئة الاستثمارية من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنها (البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابلها عجز غير مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى به وبيئة سياسية او مؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. (العبيدي، ٢٠١٠: ٣١)

ثانياً. المناطق الصناعية:

١. مفهوم المناطق الصناعية: تعرف المناطق الصناعية على أنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل انتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو بتكامل افقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار. وتعرف أيضاً بأنها مواقع ادخلت عليها التحسينات لتشكل عاملاً محفزاً لإنشاء الصناعات بكل أحجامها وأنواعها، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته، وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذه الحاجة. (خلفلاوي، ٢٠١٧: ٢٠)

٢. أهمية المناطق الصناعية: يمكن إيضاح اهمية المناطق الصناعية في الآتي: (Men, 2014: 5)

أ. الاستثمار الأجنبي في المناطق الصناعية هو مصدر إضافي مهم للموارد الرأسمالية للتنمية الاقتصادية، اذ يتطلب النمو والتنمية الاقتصادية أن يكون حجم الاستثمار كبيرًا جدًا. ولأن رأس

المال المحلي لا يكفي لتلبية هذا الطلب، لذلك فإن جذب الاستثمار المباشر أمر مهم للغاية. ووفقًا للبنك الدولي، فإن تنفيذ المشاريع في مجال الملكية يكون من قبل مستثمرين أجانب أو مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية (٢٤٪ مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية، ٣٣٪ مستثمرين أجانب، ٤٣٪ مستثمرين محليين). لذلك ساهم أصحاب الملكية بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف.

ب. تجذب المنطقة الصناعية الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والتقنية العالية: إن اكتساب التكنولوجيا والمهارات هو الهدف الذي تهتم به الدول النامية نظرًا لإنشاء منتجات تنافسية في السوق العالمية والسوق المحلية، غالبًا ما يضع المستثمرون في المناطق الصناعية تقنية حديثة نسبيًا وأكثر التقنيات تقدماً في العالم. على الرغم من أن المناطق الصناعية غالبا ما تقوم بشكل رئيسي بتصنيع السلع الاستهلاكية، وعملية التجميع، لكن عملية نقل التكنولوجيا لا تزال تحدث في أشكال عديدة منها تدريب العمال على استخدام الجهاز المضيف، وتكنولوجيا الإنتاج. بالإضافة إلى أنها تعلم الكثير من الخبرة الإدارية الأجنبية.

ج. إن الاستثمار في المناطق الصناعية يعزز عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية نحو التصنيع والتحديث. بسبب تأثير رأس المال والعلوم والتكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المجتذب مع تغير الهيكل الاقتصادي. هذا الاتجاه يؤدي الى زيادة حصة المنتجات والخدمات الصناعية، مما يقلل من نسبة المنتجات الزراعية. كما ان زيادة عدد الشركات الاستثمارية الأجنبية في المنطقة الصناعية ستجذب عددًا متزايدًا من الايدي العاملة مما يعني توفير وظائف للبلد المضيف. وزيادة في الصادرات وزيادة عائدات النقد الأجنبي للبلد. (Men, 2014: 5)

المحور الثاني: البيئة الاستثمارية في العراق

يسعى العراق في الوقت الحالي الى زيادة استثماراته في البنى الارتكازية، وان اغلب المشاريع الاستثمارية تتجه صوب هذه البنى رغم الحاجة الكبيرة للموارد المالية للاستثمار في زيادة مؤشرات البنى الارتكازية في صالح جذب الاستثمارات. وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الحكومة والهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات المحلية لتحفيز الاستثمار، وتوفير الاجواء الملائمة من خلال النشاطات المختلفة سواء تعلق ذلك بالجهود الترويجية وعقد الاتفاقات الثنائية والمؤتمرات والندوات وإعداد الخرائط الاستثمارية وبيان الفرص الاستثمارية المتاحة والترويج لها، لكن رغم كل تلك الجهود فقد ظهرت العديد من المؤشرات التي تصدرها المؤسسات الدولية والاقليمية والتي يسترشد بها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية حول التوجه الى العراق، ومن هذه المؤشرات مؤشر سهولة اداء الاعمال الذي يصدر سنويا ومنذ العام ٢٠٠٤ عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، أظهر صعوبة ممارسة انشطة الاعمال وفق المقاييس الموضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لتلك الاعمال وإنفاذها. (حمزة، ٢٠١٢: ٣٦)

أولاً. محددات البيئة الاستثمارية في العراق: توجد العديد من المحددات التي قد تؤثر على قرارات المستثمرين والتي تحدد إن كان ممكناً القيام بالاستثمار أم لا، ومن هذه المحددات ما يأتي:

١. **الاستقرار السياسي والامني:** يعد المناخ السياسي من اهم العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري سواء سلباً أو إيجاباً، ويحدث الاثر السلبي في حالة عدم تحقق الاستقرار السياسي والامني الذي يعد جرس إنذار وخطر للشركات متعددة الجنسية. وتبعا لذلك فإن البيئة الاستثمارية افي العراق قد تأثرت كثيرا بالظروف السياسية والامنية غير المستقرة والتي تركت آثارها على عملية جذب

الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة وعلى هروب رؤوس الاموال الوطنية من جهة اخرى. (العبيدي، ٢٠١٠).

٢. **معدل التضخم:** يعد معدل التضخم من العوامل المؤثرة في بيئة الاستثمار على المستوى الكلي ويأخذ اتجاها عكسيا مع التدفقات الاستثمارية للبلد المضيف. وقد عانى الاقتصاد العراقي من هذه الظاهرة الخطرة والمتمثلة بالارتفاع المستمر في معدلات الاسعار نتيجة لعدم مرونة العرض الكلي وعدم قدرته للاستجابة الى ضغوط الطلب الكلي. ويساهم عدم الاستقرار السياسي والامني ووفرة السيولة النقدية مقابل شحة السلع والخدمات في تفاقم مشكلة التضخم في العراق، والذي افرز نتائج اقتصادية غير مرغوبة انعكست على انخفاض القوة الشرائية للدخل القابل للتصرف وهو ما أدى بالتالي الى تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي مما ترك آثارا سلبية على النمو الاقتصادي خاصة في الاجل الطويل (عبد الرضا، ٢٠٠٨).

٣. **الفساد الاداري والمالي:** نمت هذه الظاهرة سريعا في العراق خاصة بعد عام ٢٠٠٣ وما نجم عنه من تدمير وتخريب لمنظومة القيم والاخلاق في المجتمع العراقي وغياب الدولة بكل مؤسساتها لفترة غير قليلة، وغياب المساءلة او الشفافية او تداخل الصلاحيات وضعف الهياكل التنظيمية او عدم وضوح الحسابات المالية وغير ذلك، وما نجم عنه من اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتضخم وبطالة، فضلا عن انكشاف السوق العراقية على الاسواق العالمية، فضلا عن الروتين القاتل والفترة الزمنية وطبيعة الاجراءات التي تتطلبها عملية الموافقة على الاستثمار تمثل الوجه الآخر للفساد، اذ يصنف العراق من اكثر الدول تعقيدا في منح اجازات الاستثمار.

٤. **ضعف البيئة القانونية:** تعاني البيئة القانونية من قلة عدد القوانين وضعف او تعطيل قوانين اخرى كقانون المنافسة ومنع الاحتكار، قانون حماية المنتج الوطني، قانون حماية المستهلك، قانون التعريفة الكمركية، قانون دعم الصادرات، قانون العلامات التجارية، قانون تسجيل الشركات، فضلا عن قانون حماية الملكية الفكرية، ان هذه الحزمة من القوانين عند تشريعها وتفعيلها ستعطي اشارات ايجابية للمستثمر الاجنبي بالتوجه نحو البيئة العراقية، وبالعكس، إذ ان العديد من القوانين غير مشرعة والاخرى تم تشريعها ولكن غير مفعلة مما ساهمت افي ضعف توجه المستثمر الاجنبي انحو العراق. (بلاسم، ٢٠١٣: ٥٥)

٥. **البنى التحتية:** والمقصود به قطاع الاصول الاجتماعية او مشاريع الهياكل الاساسية ويضم وسائل الاتصال الحديثة، الطرق او المطارات او سكك الحديد او وسائط النقل والموانئ او غيرها، ومن المؤشرات التي تقيس تلك البنى اطوال الطرق السريعة او السكك الحديدية وعدد مستخدمي الانترنت...الخ.

إن ارتفاع تلك المؤشرات ينعكس ايجابيا على تكاليف واعباء المستثمر وبالتالي على كسب ثقته والعكس صحيح.

ثانيا. عقبات الاستثمار في العراق: إن من أهم مراحل معالجة العقبات التي تواجه الاستثمار في العراق هو معرفة تلك العقبات وتصنيفها إلى مجموعات مختلفة ويمكن إيجاز هذه العقبات بالآتي: (رشيد، ٢٠١٥: ١٠٨)

١. **مجموعة العقبات الهيكلية:** حيث انهيار البنية التحتية من طرق حديثة واتصالات سلكية ولاسلكية، موانئ ومطارات والطاقة الكهربائية والمياه.

٢. مجموعة العقبات القانونية وتشمل:

أ. المناخ التنظيمي وهو عبارة عن توضيح للكيفية التي تؤثر بها أنظمة الحكومة وقوانينها على الأعمال وأنشطتها والتي لها أثر كبير على كفاءة التشغيل والتكلفة، ومن ثم على ربحية المؤسسات. وفي العراق تجد عدم وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات، مما يشتت المستثمر بين أكثر من تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات من مسؤول لآخر.

ب. عدم الاستقرار في تشريعات الاستثمار المنظمة لها والتسرع في اصدار العديد منها وكذلك التداخل فيما بينها والتأخر في إصدار الأنظمة المطلوبة لتنفيذ الموجود منها مما يولد للمستثمر شعور بعدم الثقة أو الاطمئنان.

ج. عدم الوضوح في نصوص قانون الاستثمار وعدم وجود لوائح وانظمة تساعد على استبيان الغموض، فبالرغم من اصدار نظام الاستثمار رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٩، الا انه لم يفي بتوضيح وتفسير القانون. اضافة الى التحديات المرتبطة بالجهاز المصرفي، إذ يعاني الجهاز المصرفي من العديد من المخاطر والتحديات، فقد اثبت تراجعا نسبيا، وتحول الى جهاز إداري حكومي مثقل بالأعباء ومقيد بالقرارات التي تمنع عنه مرونة العمل.

٣. مجموعة العقبات الاقتصادية والمالية: وتتمثل بعدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار، وتضارب السياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية، والظروف الاستثمارية الملائمة في العديد من القطاعات العراقية لمختلف المحافظات، احتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن.

٤. مجموعة عقبات تنظيمية واجرائية وادارية: ويمكن تلخيصها بالآتي: تعدد الوزارات المشرفة على الاستثمار وتضارب الاختصاصات فيما بينها أحيانا، بعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر، تعقيد الاجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار وبطء التنفيذ والتأخر المستمر والمتعمد، مما يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر في البيروقراطية لإنجاز المعاملة الخاصة بمشروعه، عدم وجود كوادر بشرية كفوءة ومدربة في إدارات اجهزة الاستثمار من اجل انجاز المعاملات بكفاءة عالية، نقص الخبرات الفنية والادارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس تجارية سليمة مما يعيق تنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية ويؤدي إلى خفض الإنتاجية وارتفاع الكلفة ومن ثم انخفاض العائد على الاستثمار. (رشيد، ٢٠١٥: ١٠٨)

ثالثا. قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ المعدل: يهدف هذا القانون إلى جذب وتشجيع الاستثمارات واكتساب تقنيات متطورة وتعزيز دوري القطاع الخاص المحلي والأجنبي فضلا عن توسيع حجم الصادرات وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي في القطاعات التي يمتلك فيها العراق ميزة نسبية. ومن خلال هذا القانون يمكن توجيه الاستثمارات الاجنبية الى القطاعات او المناطق الضرورية، وعن طريق تقديم حوافز واعفاءات اضافية للمستثمرين الذين يوجهون استثماراتهم لتلك المناطق او القطاعات الاقتصادية ذات الاهمية الستراتيجية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اما الاتجاه الداخلي في القانون رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ فهو كالتالي:

١. استثنى قطاعات الاستخراج وإنتاج النفط والغاز من أحكام هذا القانون وذلك بموجب المادة ثلاثون من القانون.

٢. أشار القانون الجديد ضمن الفصل الثالث والرابع إلى استخدام العمال العراقيين وتدريبهم وزيادة كفاءتهم على العمل وحدد نسبة ٥٠% من العمالة الوطنية للعمل ضمن المشاريع الاستثمارية.

٣. عرف المستثمر الأجنبي ضمن المادة (١) "إن المستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل الجنسية العراقية في حالة الشخص الحقيقي ومسجل في بلد أجنبي إذا كان شخصاً معنوياً أو حقوقياً".
٤. حدد مدة الإيجار اعلى ألا تزيد عن خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة الوطنية للاستثمار ويراعى في ذلك الدواعي والجدوى الاقتصادية للتجديد.
٥. ألزم المستثمر المحافظة على سلامة البيئة والالتزام بالقوانين المتعلقة بالأمن والصحة.
٦. حدد أن الإعفاء الضريبي للمشاريع الحاصلة على إجازة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار بالإعفاء الضريبي والرسوم لمدة عشر سنوات، مع اعطاء الحق في زيادة مدة الإعفاء الضريبي وبشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل إلى ١٥ سنة في حالة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع ٥٠,٠%.
٧. لم يحدد السلطة الرقابية لكافة المشاريع والشركات وفروعها (عبادة، ٢٠١٨: بلا).

وتشكل بموجب هذا القانون هيئة تسمى (الهيئة الوطنية للاستثمار) تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيس الهيئة أو من يخوله، وتكون مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار، ووضع الخطط والأنظمة والضوابط لها ومراقبة تطبيق هذه الضوابط او التعليمات في مجال الاستثمار. وتهدف الهيئة إلى تشجيع الاستثمار من خلال العمل على تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها، تبسيط إجراءات التسجيل والإجازة للمشاريع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها وإعطاء الأولوية لها في الانجاز الدى الجهات الرسمية واستكمال إجراءات إجابة طلبات المستثمرين واستحصال الموافقات اللازمة للمستثمر والمشروع، والعمل على إقامة مناطق استثمارية آمنة بموافقة مجلس الوزراء، تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسره وتسهيلات مالية لهم بالتنسيق مع وزارة المالية والاستعانة بالمؤسسات المصرفية مع اشتراط أن يقوم المستثمر الحاصل على القرض باستخدام عدد من العراقيين العاطلين عن العمل بما يتناسب مع حجم القرض (مجلس النواب العراقي، القوانين الصادرة: www.parliament.iq).

رابعا. موقع العراق وفقا لمؤشرات بيئة الأعمال الدولية: يحاول العراق إصلاح بيئة الأعمال ضمن سياسات التحول إلى اقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣ التي اقرها قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، إلا إن أنشطة الأعمال ظلت متخلفة ولم ترتقي إلى المستوى الذي يجعلها بيئة مؤازرة للإصلاحات النقدية والمالية، إذ أحتل العراق المراتب الأخيرة ضمن مؤشرات بيئة الأعمال، بحسب التقارير التي يصدرها البنك الدولي للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٣)، والذي يشمل ممارسة الأعمال في العالم، وكان عدد الدول التي شملها التقرير (٢٠) دولة عربية وجاء ترتيب العراق ضمن المرتبة ٢٠ بالنسبة للدول العربية، وما بين المرتبة ١٤١-١٦٥ بالنسبة لدول العالم التي بلغ عددها ما بين ١٧٨-١٨٥ دولة اعلى مستوى العالم. (عيدان، كاظم، ٢٠١٥: بلا)، ويعد ترتيب بلد ما على اساس سهولة ممارسة انشطة الاعمال هو متوسط الدرجات التصنيفية العشر المدرجة في تقرير ممارسة انشطة الاعمال لعام ٢٠١٩، ويشير ارتفاع درجة التصنيف الى بيئة أكثر كفاءة لممارسة انشطة الاعمال. وبالنسبة لموقع العراق من المعايير الجزئية العشرة التي لا يزال البنك الدولي يسعى لإضافة معايير جديدة والتي تعد من مؤشرات جذب او طرد الاستثمارات، وفي الوقت نفسه تعد تحديا كبيرا وعائقا بوجه الاستثمار الصناعي فلا يزال العراق بعيدا عن هذه المعايير، فهي معايير تعجيزية للاستثمار في نشاط القطاع الصناعي الخاص، ومن ثم فإن العمل على معالجة

الخلل في هذه النقاط مسالة اساسية في المضي قدما نحو الاستثمارات ولا سيما الاستثمارات الأجنبية. (موحي، ٢٠١٩: ٥٤)، ويمكن توضيح التراجع في الاستثمار الصناعي الخاص من خلال بيان موقع العراق في معايير البنك الدولي كمحدد أساسي لجذب أو طرد الاستثمارات، وكما مبين في الجدول (١) وكالتالي:

الجدول (١): ترتيب العراق دولياً وفق المعايير الجزئية لسهولة ممارسة انشطة الاعمال في نشرة البنك الدولي ٢٠٢٠

ت	ترتيب العراق عالمياً	المعايير الجزئية للبنك الدولي
١	١٥٤	البدء في الاعمال التجارية
٢	١٨٦	الحصول على الائتمان
٣	١٦٨	تسوية حالات الاعسار والافلاس
٤	١٠٣	التعامل مع اعمال البناء والتشييد اللازمة للمشروع (استخراج تراخيص البناء)
٥	١٣١	الحصول على الطاقة الكهربائية
٦	١١١	حماية المستثمرين الاقلية
٧	١٣١	دفع الضرائب
٨	١٨١	التجارة عبر الحدود
٩	١٢١	اجراءات تسجيل المشروع الصناعي
١٠	١٤٧	انقاذ العقود

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على بيانات:

World Bank, Doing Business (2020) http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/iraq

المحور الثالث: المناطق الصناعية في العراق

اولاً. العلاقة بين المناطق الصناعية والاستثمار: تلعب العوامل المؤثرة على الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية دورا مهما في جذب الاستثمار الخاص من خلال توفير البنية التحتية بمواصفات عالية الجودة من مياه، كهرباء، صرف صحي وطرق معبدة، مع إقامة مصانع بمساحات مختلفة لتلائم كافة أنواع الأنشطة الاستثمارية، ذلك بجانب منح الإعفاءات الضريبية، التسهيلات الجمركية والامتيازات المختلفة من خلال سن القوانين والتشريعات الخاصة بذلك، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الإدارية مما يساعد على توفير وقت المستثمر، والقضاء على الروتين والبيروقراطية (فريحه، عزوزي، ٢٠١٥: ٨٣)، حيث يقوم المستثمر بتقديم طلبه برغبته في الاستثمار في المدينة الصناعية إلى تلك الجهة، التي تقوم بدورها بإنهاء كافة الإجراءات المرتبطة بالموافقات من الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة. وتسهم المناطق الصناعية في تعزيز حجم الاستثمار في القطاع الصناعي، وذلك من خلال توفير البيئة الجاذبة للاستثمار، وفتح باب الاستثمار للتصدير إلى الأسواق الخارجية، إذ إن استخدام أحدث النظم التكنولوجية في المناطق الصناعية يعمل على تسهيل الترويج للفرص والامتيازات الاستثمارية فيها عبر الوسائل المتعددة من إعلامية والكترونية (مقداد، القدرة، ٢٠٠٩: ٥٩٩).

ثانيا. امتيازات المستثمرِ في العراق: المستثمر سَيَتمتّع بالامتيازات التالية التي ستكون داعمة وجاذبة لإقامة المناطق الصناعية في العراق، إذ يمتلك الحق في:

١. حقّ تأسيس مكاتبِ وفروعِ تمثيلِ تجاري في العراق، هذه المكاتبِ والفروعِ ستسجل لدى مكتب مسجل الشركات العراقي في وزارة التجارة.
٢. يؤسس عمل مشترك مع مستثمر عراقي أو أجنبي.
٣. بيع أسهمه افي السوقِ بالسعر المتداول.
٤. يَتعاونُ مَع الشركاء العراقيينِ.
٥. يَمتلكُ أو يستعمل المستثمر ماله في العراق بموجب القواعد السائدة.
٦. استخدام عملات قابلة للتحويل وله الحق في نقل أمواله إلى داخل أو خارج العراق وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.
٧. وزارة الصناعة والمعادن سوف تزوده بالكتب اللازمة للجهات ذات العلاقة لتسهيل عمله.
٨. استثناء الأصولِ المستوردةِ التي يحتاجها المستثمر لإعادة التأهيل والتطويرِ للمعامل مِنْ الضرائب.
٩. المستثمر سيضمن بالكامل استثماره لأن العراق أصبحَ عضواً في وكالة ضمانِ الاستثمار المتعدد الأطراف/مجموعة البنك الدولي (MIGA) (وزارة الصناعة والمعادن، هيئة المدن الصناعية، قسم التخطيط والدراسات).

ثالثا. نماذج من المناطق الصناعية في العراق: إن من ضمن أهداف وزارة الصناعة والمعادن إنشاء المناطق أو المدن الصناعية الحديثة في كافة أنحاء العراق، لغرض تشجيع القطاع الخاص لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تخدم الاقتصاد الوطني، وتخلق فرص عمل للكثير من العاملين من ذوي الاختصاصات المتنوعة في المحافظات المزمع إنشاء هذه المناطق أو المدن فيها، كما ان اقامة هذه المناطق يعد مطلبا اقتصاديا لما له من دور فعال في تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية وتوفير المكان الملائم امامها وتزويدها بالخدمات الأساسية والمساندة، إضافة الى كونها مطلبا اجتماعيا وتنمويا لمساهمتها الأكيـدة في تحقيق النهضة التنموية في المحافظات التي تقام على أرضها وتنشيط الحركة العمرانية والتجارية فيها (وزارة الصناعة، المديرية العامة للتنمية الصناعية). ونظرا لأهميتها فقد لجأ العراق إلى إنشاء مناطق صناعية جديدة تساعد على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمراني فضلا عن تحسين البيئة الصناعية، فقد تم التخطيط لإنشاء أربع مناطق صناعية في العراق موزعة على محافظات البلد وكالآتي:

١. **المنطقة الصناعية في البصرة (خور الزبير)**: وتقع في قضاء الزبير غرب مدينة البصرة على الطريق المؤدي من قضاء الزبير إلى ميناء أم قصر ١٤ كم جنوبا، وتبلغ مساحتها ٢٠٠ دونم وبعدد ٦٠ مقسم صناعي وبمساحة ١٢٠٠ م٢ للمقسم الواحد، وتحوي مساحات مجاورة تسمح للتوسع المستقبلي بنسبة ١٠% سنويا. وتبلغ نسبة الانجاز للبنى التحتية والخدمات الأخرى ٢٠% تقريبا، وعدد العاملين يتراوح بين (١٥٠-٢٠٠) شخص. وفيما يلي معلومات اقتصادية للمستثمر حول المنطقة الصناعية في البصرة، ومن نقاط قوة الفرصة الاستثمارية هي طلب السوق المحلي، إذ نظراً لتحول البلد نحو اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار سواء كان استثماراً محلياً أو أجنبياً، فانه من المتوقع أن يكون الطلب على الاستثمار في المنطقة الصناعية في محافظة البصرة جيد لعدم وجود مدينة صناعية حقيقية في المحافظة، إضافة الى توفر القوى العاملة في المحافظة والمحافظات القريبة إذ يتوفر عدد كبير من القوى العاملة المؤهلة والمدربة للعمل في المنطقة الصناعية وبمختلف الاختصاصات، كما ان معدل رواتب القوى العاملة: ١,٧٨ مليون دولار أمريكي/سنة، وسعر إيجار القطعة الصناعية (بمساحة ١٢٠٠م٢) لا يقل عن ١٠٠٠ دولار

أمريكي/شهر، بالإضافة الى الكلفة المقدرة لتنفيذ المنطقة الصناعية: ٦٧ مليون دولار أمريكي (وزارة الصناعة، هيئة المدن الصناعية، قسم التخطيط والدراسات).

٢. **المنطقة الصناعية في ذي قار:** وتقع على الطريق القديم ناصرية-بصرة ١٥ كم شمال تقاطع سوق الشيوخ، وتكون بمساحة كلية ٢٠٠٠ دونم وتحتوي على ٩٥٠ مقسم صناعي. وتبلغ نسبة الإنجاز للبنى التحتية والخدمات الأخرى حوالي ٤٠% (القيسي، ٢٠١٦: ٨٢) وعدد العاملين ١٥٠ شخص، رواتب القوى العاملة: ١,٦ مليون دولار أمريكي/سنة. سعر إيجار القطعة الصناعية (بمساحة ١٢٠٠م^{٢}) ١٣٤٠ دولار أمريكي/شهر. الكلفة المقدرة لتنفيذ المنطقة الصناعية: ١٧٧ مليون دولار أمريكي. والربح السنوي المتوقع: يتراوح بين ٣٦-٤٢ مليون دولار أمريكي. وتتراوح فترة الاسترداد بين ٤ سنوات وشهرين إلى ٤ سنوات وثمانية أشهر (وزارة الصناعة، هيئة المدن الصناعية، قسم التخطيط والدراسات).

٣. **المنطقة الصناعية في الأنبار:** تقع في الأنبار على الخط السريع (رمادي-هيت) تقاطع ٣٥ كم، وتبلغ مساحتها ٣٠٠٠ دونم. وتم إعداد المسوحات والتصاميم وتم تنفيذ اعمال المرحلة الاولى بموجب العقد المرقم ٤٢ وملاحقه وبمبلغ قدره ٥٦,٤٩٥,٨٣٨ دينار في ٢٠١٣/١٢/١٢، وقد تم استئناف المباشرة بعد توقف بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٣، تحتوي المدينة على القطع الصناعية وبعدد ١٨٤٧ مقسم صناعي وبمعدل ١٢٥٠ م٢ لكل قطعة مخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٤. **المنطقة الصناعية في نينوى:** وتقع في نينوى الى الشرق من موقع مشروع جابر بن حيان وتبلغ مساحتها حوالي (٤٢٥) دونم. وتم إعداد المسوحات والمخططات التفصيلية إلا أنه لم يتم المباشرة بالعمل لتنفيذ البنى التحتية والخدمات الأخرى وتضم كافة المتطلبات الحديثة للمدن الصناعية واراضي مخصصة للصناعات الخفيفة والمتوسطة بواقع ١٧٠ قطعة صناعية وبمساحة بحدود ١٢٠٠ م٢ للقطعة الواحدة (القيسي، ٢٠١٦: ٨٢).

الشكل (١): توزيع المناطق او المدن الصناعية في العراق

وزارة الصناعة، المديرية العامة للتنمية الصناعية.

رابعا. معوقات ومقومات إقامة المناطق الصناعية في العراق:

١. معوقات إقامة المناطق الصناعية في العراق:

أ. على مستوى التشريعات القانونية: إن قانون المناطق الصناعية يهدف الى تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وإنشاء وتطوير وإدارة المدن الصناعية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في استثمارات المدن الصناعية في جميع المحافظات والشراكة مع القطاع العام .والعمل على جذب وتحفيز انتقال الأنشطة الصناعية القائمة في المدن والتجمعات الصناعية الى المدن الصناعية المنشأة بموجب هذا القانون.، إذ ستساهم المناطق الصناعية في دعم الاقتصاد الوطني وخفض نسب البطالة من خلال توفير فرص عمل للأيدي العاملة، إلا إن عدم إقرار هذا القانون والعمل به يعد عائقا بارزاً في طريق إنشاء وتطوير المناطق الصناعية في العراق.

ب. على المستوى التنظيمي والمؤسسي: عدم وجود هيئة مستقلة فاعلة للمناطق الصناعية يكون من مهامها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإنشاء وتطوير المدن الصناعية، بالتعاون مع الجهات الحكومية ووضع الخطط اللازمة لتطويرها، فضلاً عن الاشراف على عملها. وايضا عدم وجود جهاز متخصص يعنى بتقديم الخدمات الفنية والإدارية والاستشارات من حيث تحديد الفرص الاستثمارية، وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات عن المشروعات القائمة والأسواق المتاحة.

ج. البنى التحتية: إن تهالك وتقادم البنى التحتية والخدمات الاساسية للقطاع الخاص ساهم في تردي هذا القطاع محلياً وإقليمياً، وتفاقمت هذه المشكلة بعد سنة ٢٠٠٣، خاصة النقص الشديد في تجهيز الطاقة الكهربائية، الأمر الذي يدفع أصحاب المشروعات الصناعية إما إلى التوقف أو التجهيز من السوق الأهلية والتي تزيد من تكاليف الانتاج وبالتالي تجعلها غير قادرة على منافسة أسعار منتجات القطاع غير الرسمي والبضائع المستوردة.

د. العامل الأمني: إن من أهم عوامل جذب الاستثمار الخاص هو وجود بيئة استثمارية آمنة ومستقرة، وهو ما يفتقر إليه العراق في ظل الظروف الحالية، فكما نعلم ان رأس المال جبان لذا فإن المستثمرين لا يخاطرون باستثمار أموالهم في العراق في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني.

٢. مقومات إقامة المناطق الصناعية في العراق: يمكن حصر أهم مقومات نجاح المناطق الصناعية في العراق بالآتي: (الزيدان، ٢٠٠٤: ٨١-٨٣)

أ. الموقع الجغرافي: يحتل العراق موقعاً استراتيجيا وسيطاً بين الشرق والغرب والمحيط الهندي وأوربا لأنه يطل على الخليج العربي مما يجعله نقطة وصل جغرافية مهمة لخطوط التجارة الدولية بين الشرق الأدنى والعالم الغربي الأمر الذي يمكنه من توفير أسواق مهمة لتصريف المنتجات العراقية في المدى الطويل فضلاً عن ذلك فإن العراق يرتبط بشبكة كثيفة من الخطوط البرية (بما فيها سكك الحديد) والجوية والبحرية مع دول الجوار.

ب. الموارد الاقتصادية: يعد العراق أحد مكامن الاستثمارات الصناعية لتوفر مصادر الطاقة الرخيصة فهو يمتلك ثروة هائلة من (النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات الاستخراجية) ومنتجاتها كالبتروكيماويات والوقود المعدنية، وبالإضافة إلى النفط والغاز هناك الأسمدة والخامات كالفوسفات والكبريت والأملاح إلى جانب الثروة الزراعية الضخمة التي يمتلكها العراق.

ج. قوة العمل: يتوفر في العراق ثروة مهمة أخرى إلى جانب الثروة النفطية وهي ثروة القوى البشرية الغنية بالخبراء من مختلف التخصصات، والخريجين من أصحاب الشهادات العليا ومختلف الفنيين المهرة.

د. السوق الواسعة: تعد السوق العراقية من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة الواعدة والذي يتسم بالتنوع مما يعطي ضمانات كبيرة لمستثمري المنطقة الصناعية في إمكانية تصريف جزء من منتجاتهم في ذلك السوق حيث بلغ عدد سكان العراق حوالي (٢٥) مليون نسمة عام ٢٠٠٢ فيما تجاوز العدد ٤٠ مليون تقريبا عام ٢٠٢٠، وبشكل عام فإن العراق يقع ضمن منطقة الخليج العربي ويجاور عدّة بلدان كإيران وتركيا وسوريا والأردن التي تتميز بارتفاع وتنوع هيكل الطلب فيها مما يجعل الاستثمار في المناطق الاقتصادية في العراق ذا جدوى اقتصادية ومردود مالي عال.

ه. البيئة السياحية: يعد العراق من مناطق الجذب السياحي المتميز في العالم سواء أكان في طبيعة تضاريسه الجغرافية وتنوعها أم تأريخه الحضاري الثري أم في المواقع الدينية المنتشرة في أرضه، فضلاً عن تمتعه بمناخ معتدل متنوع في مناطقه الجنوبية والوسطى والشمالية، الأمر الذي يجعل المستثمرين والعاملين في المناطق الاقتصادية في العراق يتمتعون ببيئته السياحية إلى جانب ما يحققونه من عائد مرتفع للاستثمار.

و. إمكانات التكامل الصناعي: يمتلك العراق إمكانات كبيرة للتكامل الصناعي بفعل تطور العديد من الأنشطة والفروع الصناعية فيه سواء أكان على مستوى القطاع العام أم القطاع الخاص، الأمر الذي يتيح من فرص الاستثمار من خلال إقامة الصناعات المغذية والمساندة، وكذلك الصناعات الأمامية للعديد من الفروع الصناعية في المنطقة الصناعية.

نستنتج مما تقدم بأن العراق يمتلك أرجحية في مدى وفرة أغلب مقومات المناطق الصناعية خاصة فيما يتعلق بالموقع وحجم السوق والموارد الاقتصادية (مدخلات الإنتاج)، إلاّ أن ذلك لا يعد كافياً إلاّ بعد أخذ المضامين الحقيقية لتلك المقومات وتجاوز عقبات أو تحديات إقامة المناطق الصناعية فيه (الزيدان، ٢٠٠٤: ٨٣).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: من خلال البحث توصل الباحث الى الاستنتاجات الاتية:

١. هناك تلكؤ وتخبط في عمل الحكومة العراقية في توفير بيئة استثمارية آمنة تحمل مقومات البيئة الملائمة لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي. إضافة الى ان العراق يعاني من قصور كبير في البنية التحتية، فضلا عن تزايد الفساد الاداري والمالي.

٢. لايزال العراق متأخرا جدا في مجال المناطق والمدن الصناعية مقارنة بالدول الاخرى التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال، حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية وتركز الاستثمارات، ورفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال جذب رؤوس الاموال والخبرات العلمية والفنية.

٣. يعد ترتيب بلد ما على اساس سهولة ممارسة انشطة الاعمال هو متوسط الدرجات التصنيفية العشر المدرجة في تقرير ممارسة انشطة الاعمال لعام ٢٠١٩، وبالنسبة لموقع العراق من هذه المعايير والتي تعد من مؤشرات جذب او طرد الاستثمارات فلا يزال العراق بعيدا عن هذه المعايير إذ احتل مراتب متأخرة ضمن مؤشرات بيئة الاعمال.

٤. ان توجهات العراق في الفترة القليلة الماضية الى التخطيط وإنشاء عدد من المناطق الصناعية في مختلف محافظات البلد مؤشر ايجابي الى توجه العراق للاهتمام بالقطاع الصناعي بشكل عام والمناطق الصناعية بشكل خاص، مما يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي للبلد.

ثانياً. التوصيات: وفي ضوء الاستنتاجات يوصي الباحث بما يأتي:

١. ضرورة تنويع هيكل الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد كليا على القطاع النفطي، وتوجيه عناية خاصة لقطاع الصناعة ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وتوجيه البرامج والسياسات المحفزة للاستثمارات المحلية والاجنبية.
٢. الاهتمام بتحسين الوضع الامني لتشجيع الاستثمار الصناعي، الذي يستلزم رؤوس اموال كبيرة التي بدورها تحتاج الى اوضاع سياسية مستقرة لتطمئن اصحاب رؤوس الاموال الراغبين بالاستثمار في العراق.
٣. الاهتمام بمشكلة تجهيز الطاقة الكهربائية وايجاد الحلول الجذرية لها إذ تعد من المشكلات الرئيسة التي تعيق تقدم الصناعة ويكون الاهتمام من خلال تحسين المنظومة الكهربائية الرئيسة واعطاء الاولوية في التجهيز للمناطق الصناعية، فضلا عن تحسين مسألة تجهيز الوقود.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. الجبوري، عبدالخالق دبي، أثر البيئة الاستثمارية في اجذب الاستثمار الاجنبي المباشر العراق أنموذجا للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠١٦.
٢. العبيدي، فاضل محمد علي ابراهيم، البيئة والفرص الاستثمارية في الاقتصاد العراقي مع اشارة الى محافظة الانبار، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، ٢٠١٠.
٣. القيسي، علي حسن بريسم، استراتيجية المدن الصناعية الجديدة والتنمية المكانية في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
٤. حمزة، حسن كريم، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد الثالث والعشرون، ٢٠١٢.
٥. الزيدان، ضحى سالم احمد، تقييم المشاريع الصناعية في المناطق الحرة في العراق – إشارة خاصة إلى المنطقة الحرة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ٢٠٠٤.
٦. خلف، بلاسم جميل، الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣.
٧. رشيد، ثائر محمود، موقع العراق في بيئة اقتصاديات الاعمال الدولية واهمية الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المستهدفة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس، ٢٠١٥.
٨. ايمان خلفلاوي، ساسية عناني، المناطق الصناعية في الجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات، الجزائر، ٢٠١٧.
٩. رؤى نصير كاظم، جليل كامل عيدان، تحليل مؤشرات كفاءة أداء بيئة الأعمال الاستثمارية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم المالية والادارية، جامعة واسط، العدد (٢٠) ٢٠١٥.
١٠. موحي، جواد كاظم، تقييم استراتيجية دعم القطاع الصناعي الخاص في العراق على وفق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٩.
١١. مقداد، محمد ابراهيم، القدرة، محمد مصطفى، الاستثمار في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته، وأثره في توفير فرص العمل (دراسة حالة: مدينة غزة الصناعية)، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية المجلد السابع عشر، العدد الثاني، ٢٠٠٩.

١٢. فريحة، ليندة، عزوزي، خديجة، المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والأفاق والتجارب الناجحة يومي ١٩ و٢٠ أكتوبر ٢٠١٥، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، قالمة،٢٠١٦.

١٣. وزارة الصناعة والمعادن، هيئة المدن الصناعية، قسم التخطيط والدراسات.

ثانياً. المواقع الالكترونية:

١. عبد الرضا، نبيل جعفر، ٢٠١٢: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305112

٢. بتول صراوة عبادة، فشل السياسة التشريعية الاستثمارية للحكومة العراقية، بحث مقدم الى مؤتمر (الاصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد) الذي اقامته مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام وجامعة الكوفة/كلية القانون ٢٥-٢٦ نيسان ٢٠١٨: https://m.annabaa.org

٣. مجلس النواب العراقي، القوانين الصادرة: www.parliament.iq

٤. World Bank, Doing Business (2020) http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/iraq

٥. وزارة الصناعة، المديرية العامة للتنمية الصناعية: https://gdid.gov.iq

ثالثاً. المصادر الاجنبية:

1. Bui Cong Men, Solutions for attracting investment projects into Industrial Zone at HauGiang province Period 2013-2020, Master Thesis, I-Shou University, 2014, P. 5.